المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 01-04-2006 العـــدد : 15683
الصفحـات : 4 المسلسل : 23

منبر تعلن منه القيادة عن الاتجاهات والسياسات

مجلس الشورى . . نبض المواطنين وطريقهم نحو المستقبل

- ثلث سعود أعاد تكريم الأعضاء ورفع عددهم إلى ٢٥ عضو
- الجلسات تشهد زيارات المسؤولين ومشاركتهم في الاجتماعات
- الدورة الثالثة تميزت بزيادة الأعضاء إلى ١٢٠ عضو

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 01-04-2006 العـــدد : 15683
الصفحـات : 4 المسلسل : 23

قراءة

د. حسن السريحي

يعتبر مبدأ الشورى أحد أهم الركائز الأساسية للحكم في المملكة العربية السعودية وأحد أهم المميزات التي جعلت المملكة تنفرد عن غيرها في مجال الحكم والإدارة لاسيما وأنه نظام أو مبدأ نابع من عقيدة الإسلام السمحة التي هي الركيزة الأساسية التي انطلقت بها المملكة منذ بدايتها.

وأهم الشواهد والإنجازات تلك التي حققها مجلس الشورى منذ تأسيسه بالأمر الملكي الكريم رقم ٣٧ في ١٣٤٦/١/٩هـ ١٩٢٧م أي قبل (٨٠) عاماً وهو مازال عازماً على تحقيق المزيد من أجل دفع الأجهزة والمؤسسات والمصالح والتنظيمات والقوانين الحكومية والأهلية إلى أعلى المستويات للمضي في عجلة التنمية في كل المجالات.

والمتتبع لمسيرة المجلس منذ انطلاقة الشورى منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز رحمه الله ومروراً بمن تولوا الحكم من أبنائه حتى الآن يلحظ التطور الذي لازم مسيرته والتطورات التي طرأت على أعماله وعدد أعضائه ولجانه وتوجهاتها وليصل في النهاية إلى نتيجة أن المجلس يتفاعل مع كل مرحلة بحسب معطياتها ومقتضيات العصر الذي تعيشه واحتياجات الوطن والمواطن. فالمجلس يتفاعل مع قضايا الوطن والمواطنين بشكل متسارع ومتوازن يتسم بالخبرة والعقلانية ويأخذ مصلحة الوطن والمواطن في الحسبان فتأتي المشورة والتوصيات متوازنة وكان آخرها قضية سوق الأسهم التي تؤثر في اقتصاد الوطن ومصالح المواطنين وأحس الجميع بتفاعل المجلس وتناغم قراراته مع الاتجاهات ومستوى التنسيق الكبير مع مجلس الوزراء في هدوء لا يمكن أن يكون الا في المملكة العربية السعودية وهذه خاصية لهذا البلد وسياسته واتجاهات قيادتها الحكيمة التي تعمل وتستمع لكل ما فيه المصلحة بهدوء، جعل للمجلس دوراً أساسياً كيف لا وهو مجلس مكون من الخبرات المتنوعة والخبيرة في مجالات عدة تحتاجها اجتماعاته ومناقشاته.

مسيرة المجلس

إذا أردنا أن نسترجع مسيرة الشورى في المملكة فيجب أن يدرك الجميع أن الملك عبدالعزيز رحمه الله هو القائد الأول لها فقد كانت أول قراراته التنظيمية بعد أن امسك بزمام الأمور في الجزيرة العربية ووحد هذا الوطن الكبير هو تكوين مجلس أهلي للشورى حين دخوله مكة المكرمة ولقائه بعلماء المسجد الحرام للتشاور في الشكل الذي ينبغي لإدارة البلاد حيث قال: "لا أريد أن استأثر بالأمر في بلادكم دونكم، وإنما أريد مشورتكم في جميع الأمور". وهذه ركيزة أساسية من ركائز الحكم في هذه الدولة. ففي العام ١٣٤٤هـ أمر جلالة الملك عبدالعزيز بتأليف هيئة تأسيسية لوضع التعليمات الأساسية لتشكيلات الحكومة ودعا لتكوين المجالس الاستشارية بموجب بلاغ رسمي، ومن ضمن تلك المجالس مجلس عام يدعى "مجلس الشورى العام"، ولما جاء العام ١٣٤٥هـ أنهت الهيئة التأسيسية وضع المواد الأساسية لنظام الحكم والإدارة ومن ضمنها ما يتعلق في القسم الرابع الخاص بالمجلس، ومنها المتعلق بمجلس الشورى. وفي ١٣٤٦/١/٩هـ صدر نظام مجلس الشورى في (١٥) مادة من أعضاء متفرغين عددهم (٨) بعد أن اصدر أمر ملكي كريم بتعديل القسم الرابع من التعليمات الأساسية المتعلقة بمجلس الشورى برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالعزيز النائب العام لجلالة الملك.

انطلاقة الشورى

افتتح جلالة الملك عبدالعزيز -رحمه الله- يوم الخميس ١٣٤٦/١/١٤هـ أول دورة للمجلس بمكة المكرمة وترأس أولى الجلسات الأمير فيصل بن عبدالعزيز رئيس المجلس يوم الأحد ١٣٤٦/١/١٨هـ، ونظر في المعاملات ودرسها قبل عرضها على المجلس.

واستمر المجلس في أعماله بشكل فاعل، وفي عام ١٣٤٩هـ افتتح جلالة الملك عبدالعزيز الدورة الثالثة للمجلس بمدينة الطائف وقال كلمته الافتتاحية: "لقد أمرت أن لا يمس نظام في البلاد ويجري العمل به قبل أن يعرض على مجلسكم"، وجرى في هذا العام تعديل عدد لجان المجلس بدلا من اثنتين وهي لجان الأنظمة والإدارة المالية، وتوالت إنجازات أعمال المجلس وتم زيادة الأعضاء حتى وصلوا (٢٠) عضوا في عام ١٣٧٣هـ، وأصبح عدد لجان المجلس في عام ١٣٧٣هـ سبع لجان.

وفي عهد الملك سعود بن عبدالعزيز -رحمه الله- الذي كان متابعا لأعمال المجلس حيث تم في عام ١٣٧٥هـ إعادة تكوين أعضاء المجلس وزيادة عددهم إلى (٢٥) عضواً، وبدأ بعد ذلك المجلس بالتطور والتقدم بالمتابعة والاهتمام التي أولاها أبناء الملك عبدالعزيز: الملك سعود، والملك فيصل، والملك خالد، والملك فهد -رحمهم الله- جميعا ليكون عدد أعضائه في افتتاح الدورة الرابعة لأعماله ١٥٠ عضواً. واستمرت المسيرة الخيرة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله في دعم أعمال المجلس وتطوير أدائه وذلك يتضح جلياً في الفترة الأخيرة من عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد رحمه الله والتي كان للملك عبدالله الدور الأساسي في رسم السياسة ومتابعتها.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 01-04-2006 العـــدد : 15683
الصفحـات : 4 المسلسل : 23

مراحل الشورى

مرت الشورى في المملكة بثلاث مراحل هي:

الأولى: مرحلة البناء والتطبيق وهي التي كانت في عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله وهي أهم المراحل في تاريخ الشورى بالمملكة.

الثانية: وهي الفترة التي يمكن وصفها بمرحلة المراجعة والتقييم التي امتدت منذ بداية عهد الملك سعود حتى نهاية عهد الملك خالد يرحمهم الله جميعا. الثالثة: وتمثلت بمرحلة التميز والتحديث والتطوير في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله - فقد صدرت التوجيهات الكريمة بإصدار نظام جديد لمجلس الشورى وهو بمثابة تحديث وتطوير للنظام السابق، ومواكب لمتطلبات العصر تم فيه الجمع بين الممارسة والتطبيق والتطوير حيث وقع النظام في (٨٠) مادة، كما صدرت توجيهات كريمة باللائحة الداخلية للمجلس وهي في (٨٤) مادة، وكذلك لائحة حقوق أعضاء المجلس وواجباتهم في (٦) مواد، وأيضاً قواعد الشؤون الوظيفية والمالية للمجلس في عشر مواد، وأخيراً قواعد التحقيق والمحاكمة لعضو المجلس وإجراءاتها في خمس مواد، وبذلك يكتمل المجلس في كافة النواحي. ففي يوم ١٤١٤/٧/١٦هـ رعى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز -رحمه الله- الجلسة الافتتاحية للدورة الأولى وأزاح -حفظه الله- الستار عن اللوحة التذكارية لمقر المجلس قائلا: بسم الله الرحمن الرحيم على بركة الله نفتتح هذه اللوحة التي تمثل افتتاح مجلس الشورى في هذا اليوم المبارك".

وعقدت أولى جلسات المجلس الجديد برئاسة معالي الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير رئيس مجلس الشورى آنذاك (رحمه الله) يوم الأحد ١٤١٤/٧/٢٠هـ والتي خصصت لاختيار اللجان وتسمية أعضائها.

وجاء تكوين المجلس في دورته الأولى في (٦٠) عضوا، وبلغ عدد الموضوعات المطروحة في الدورة الأولى (١٤٢) قرارا. وعدد الجلسات بلغت (١٤١) جلسة، وعدد اجتماعات الهيئة العامة (٦٨) اجتماعاً، وقد بلغ عدد اجتماعات اللجان في دورته الأولى أيضاً (٧٢٦) اجتماعاً.

أما الدورة الثانية فقد كانت بالفعل دورة الإنجاز حيث تم خلالها إنجاز الكثير من الأنظمة ولا سيما الأنظمة القضائية التي من أبرزها نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام السجل العقاري العيني، ونظام المحاماة، ونظام الاتصالات، فقد بلغ عدد الموضوعات المطروحة في الدورة الثانية (٣٩٩) موضوعاً، وعدد قرارات المجلس (٢٨٦) قرارا، أما الجلسات فقد بلغت (٣٠١) جلسة، فيما بلغ عدد اجتماعات الهيئة العامة لهذه الدورة (٥٦) اجتماعاً. وهكذا استمر تطور أنشطة المجلس في دورته الثالثة ودورته الرابعة الحالية.

زيادة الأعضاء

لقد تميزت الدورة الثالثة بزيادة عدد أعضاء مجلس الشورى إلى (١٢٠) عضوا والدورة الرابعة التي تستمر لأربعة أعوام إلى (١٥٠) عضوا حيث تساهم هذه الزيادة في مصلحة تسريع وتمتين عمل الشوري في البلاد

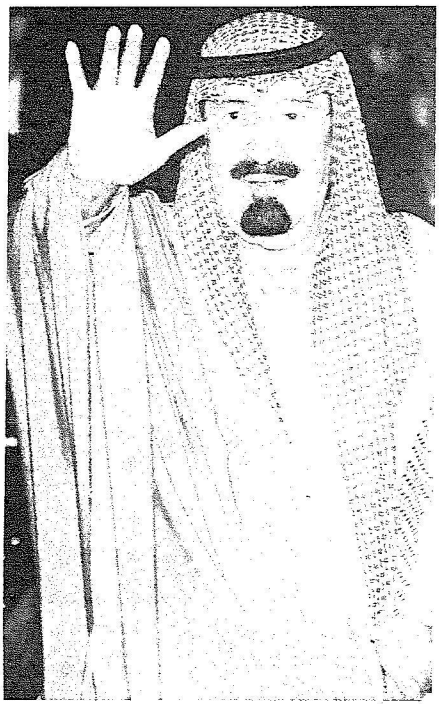

خادم الحرمين

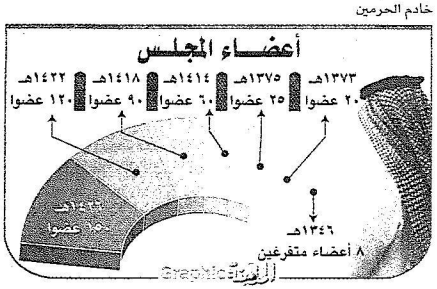

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 01-04-2006 العـــدد : 15683
الصفحـات : 4 المسلسل : 23

ولتضيف المزيد من العلم والخبرة على قرارات المجلس ولجانه.

ولعل من المناسب الإشارة إلى المرتكزات التي حددها الخطاب الذي ألقاه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز -رحمه الله- الذي قدم به الأنظمة الثلاثة حيث قال حفظه الله: "ولئن كانت العقيدة والشريعة هي الأصول الكلية التي نهضت عليها هذه الدولة، فإن تطبيق هذه الأصول يتمثل في التزام النهج الإسلامي الصحيح في العقيدة والفقه والدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي القضاء وفي العلاقات بين الحاكم والمحكوم، وبذلك كانت الدولة السعودية نموذجا متميزاً في السياسة والحكم وفي التاريخ السياسي الحديث. ثم قال -رحمه الله- عن نظام مجلس الشورى (والنظام الجديد) لمجلس الشورى إنما هو تحديث وتطوير لما هو قائم عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه بمزيد من الكفاية والتنظيم والحيوية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه.إ ن الكفاءات التي يضمها هذا المجلس يتم عادة لختيارها بعناية بحيث تكون قادرة على الإسهام في تطوير المملكة العربية السعودية ونهضتها واضعة في اعتبارها المصلحة العامة للوطن والمواطنين. وقد تطورت أعمال المجلس وزاد عدد أعضائه إلى تسعين عضوا في ١٩٩٧ والى ١٢٠ في ٢٠٠١ وهو ضعف العدد الذي عاد به المجلس في العام ١٤١٤هـ، والى ١٥٠ عضوا في دورته الرابعة في العام ٢٠٠٥م، كما زاد عدد لجانه وتعددت اهتماماتها لتصل إلى ١٢ لجنة متخصصة وهي لجنة الشؤون الإسلامية و حقوق الإنسان، لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والقوى العاملة، لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة، لجنة الشؤون الخارجية، لجنة الأنظمة والإدارة والعرائض، لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية والشباب، لجنة الشؤون المالية، لجنة الشؤون الأمنية، لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، لجنة الشؤون التعليمية و البحث العلمي، لجنة الشؤون الاقتصادية و الطاقة، ولجنة الشؤون الصحية والبيئة.

مشاركة المسؤولين

تشهد جلسات المجلس زيارات للمسؤولين ومشاركتهم في الاجتماعات، فقد شهدت دورتا المجلس الأولى والثانية وكذلك الدورة الثالثة والرابعة مشاركة عدد من المسؤولين في اجتماعات المجلس حيث حضر غالبية المسؤولين وعلى مستوى وزير إلى المجلس عندما نوقشت موضوعات تخص الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة. ومن أبرز من حضروا أعمال المجلس صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية عندما ناقش المجلس المستجدات لوضع ضوابط لاستقدام العمالة الأجنبية ووسائل استيعاب السعوديين في القطاعات الأهلية، وكذلك صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية تناول المجلس بيانا حول الشؤون الخارجية والسياسات الإقليمية والدولية للمملكة، كما دأبت لجان المجلس المتخصصة باستقطاب مختلف المسؤولين لمختلف الأنظمة والتقارير، وذلك للاستفادة من آرائهم وأفكارهم قبل تقديم مشروع النظام أو التقرير إلى المجلس للنظر فيه. وتعد مشاركة المسؤولين في الجلسات عرفا وسياسة واضحة مستمرة. وخلال السنة الأولى من الدورة الثالثة مثلا حضر إلى المجلس ما يقارب (٣٨٥) مسؤولاً، وهو دليل اتساع قاعدة المشاركة ما بين المواطنين والمجلس والسعي الموحد بأسلوب شورى فريد نحو الصالح العام.

دور المجلس على الصعيد الخارجي

للعب دور أكبر على الصعيد الخارجي في مجال العمل البرلماني انضم المجلس مؤخرا إلى الاتحاد البرلماني العربي، وكذلك الاتحاد البرلماني الدولي كما أنه عضو مؤسس لاتحاد البرلمان للدول الأعضاء لمنظمة العالم الإسلامي وعضو في اتحاد البرلمانات الآسيوية للسلام حيث شارك المجلس في العديد من الفعاليات لدعم الأهداف والقضايا المشتركة والعادلة للأشقاء في الدول العربية والإسلامية ولتعريف العالم أجمع بتجربة الشورى الإسلامية الفريدة التي أخذت بها المملكة ولبحث أطر التعاون والعمل المشترك قام المجلس بزيارة لعدد من الدول الشقيقة والصديقة معززا دور المملكة على الصعيد الخارجي ومشيدا لجسور التعاون والعمل المشترك على الصعيد البرلماني.

منبر للسياسات والمنطلقات

يحرص قادة المملكة العربية السعودية على افتتاح دورات المجلس وزيارة المجلس سنويا وافتتاح جلساته وإلقاء الخطابات المهمة في مضامينها وتوجهاتها. ويعد مجلس الشورى منبرا رئيسا تعلن من خلاله القيادة سياسة الدولة ومنطلقاتها واتجاهاتها وهو عرف دولي يعمد فيه القادة إلى القدوم إلى برلماناتها ومجالسها المشابهة للحديث لممثلي الشعب والقيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية وإبداء اتجاهات القيادة السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها. فالمتتبع لمقتطفات خطاب جلالة الملك عبدالعزيز رحمه الله في افتتاح أول مجلس للشورى يجد الاتجاه العام للدولة في كلماته رحمه الله: "علينا اتباع ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) تنفيذا لأمره سبحانه وتعالى حيث قال: وشاورهم في الأمر.. ثم قال: ولو لم يكن من مصالح الشورى إلا إقامة السنة وإزالة البدعة لكفت فإذا أقيمت السنة زالت البدعة" وهذه تتناسب مع مرحلة التأسيس والبنيان ووضع القواعد لهذه الدولة.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 01-04-2006 العـــدد : 15683
الصفحـات : 4 المسلسل : 23

أنشطة المجلس بحسب الدورات

الدورة الأولى :

بلغ عدد الموضوعات المطروحة (١٤٢) قرارا.
عدد الجلسات بلغت (١٤١) جلسة
عدد اجتماعات الهيئة العامة (٦٨) اجتماعاً
بلغ عدد اجتماعات اللجان في دورته الأولى أيضاً (٧٢٦) اجتماعاً.

الدورة الثانية :

كانت بالفعل دورة الإنجاز حيث تم خلالها إنجاز الكثير من الأنظمة ولا سيما الأنظمة القضائية التي من أبرزها نظام المرافعات الشرعية ، ونظام الإجراءات الجزائية ، ونظام السجل العقاري العيني، ونظام المحاماة ، ونظام الاتصالات
بلغ عدد الموضوعات المطروحة(٣٩٩) موضوعاً
عدد قرارات المجلس (٢٨٦) قرارا
عدد الجلسات فقد بلغت (٣٠١) جلسة
بلغ عدد اجتماعات الهيئة العامة لهذه الدورة (٥٦) اجتماعاً.

الدورة الثالثة :

بلغ عدد الموضوعات المطروحة(٤٣٨) موضوعاً
عدد قرارات المجلس (٣٧٣) قرارا
عدد الجلسات فقد بلغت (٣٠٧) جلسات
بلغ عدد اجتماعات الهيئة العامة لهذه الدورة (٦٢) اجتماعاً.

الرياض Graphic